

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/509
25 August 1987
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN

الدورة الثانية والأربعون
البنود ٥٠ و ٥١ و ٥٨ و ٦٣ و ٦٧
و ٧٤ من جدول الأعمال المؤقت*

وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية

الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر
الشامل للتجارب النووية

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٤/٤١ بشأن الوقف
الفوري لتجارب الاسلحة النووية وحظر هذه التجارب

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

النظام الشامل للسلم والامن الدوليين

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، موجهة الى
الامين العام من البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم
المتحدة تحياتها الى الامين العام للأمم المتحدة وتتشرف - بالاشارة الى القرار

• A/42/150

*

.../...

٣٤٨٠ 87-20357

٤٦/٤١ ألف المعنون "وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية" ، والقرار ٤٦/٤١ بـاء المعنون "وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية" ، والقرار ٤٧/٤١ المعنون "الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية" ، والقرار ٥٤/٤١ المعنون "تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٨/٤٠ بشأن الوقف الفوري لتجارب الاسلحة النووية وحظر هذه التجارب" - بعرض ما يلي .

إن الاتحاد السوفياتي يرى أن ما يشهده عالمنا من تكديس لترسانات ضخمة من الاسلحة النووية يهدد بقاء البشرية ذاته إنما يقتضي اليوم بصورة ملحة ، أكثر من أي وقت مضى ، أن تتبع الدول أسلوبا جديدا في التفكير السياسي ونمطا سلوكيا جديدا ليتسنى لها تخفيض هذه الترسانات والقضاء عليها ، واقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين يحل محل سياسة القوة و "الردع النووي" والمبادئ العسكرية القائمة على التخويف .

وكما أكدت الامم المتحدة مرارا ، فإن فرض حظر كامل وعام على تجارب الاسلحة النووية يمثل واحدا من أهم التدابير الرامية الى عكس اتجاه سباق التسلح النووي والى منع انتشار الاسلحة النووية والقضاء التام عليها . وتتزايد اليوم أهمية هذا الحل نظرا لان البرنامج السوفياتي الرامي الى تطهير الارض بحلول عام ٢٠٠٠ من الاسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الشامل ، ولقاء القمة السوفياتي - الامريكي في ريكيافيك ، يتيحان فرمة حقيقية لاحراز تقدم ملموس نحو تحقيق نزع السلاح النووي ، بدءا بتوصل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الى اتفاق بشأن القضاء الشامل على فئتي القذائف النووية المتوسطة المدى والقذائف الميدانية - التعبوية . وسيواصل الاتحاد السوفياتي بذل قصاره لتشجيع اتخاذ تدابير عملية عاجلة لايجاد عالم خال من الاسلحة النووية والعنف .

وكما هو معروف ، قام الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٥ ، في محاولة منه لكسر الجمود الذي أحاط بمشكلة وقف التجارب النووية ، بفرض وقف طوعي من جانب واحد على جميع التفجيرات النووية ، التزم به لمدة ١٨ شهرا . وقد أشادت الجمعية العامة بهذه الخطوة ، ودعت الولايات المتحدة الى الانضمام الى الوقف الطوعي ، كما أعربت عن أملها في أن تقوم سائر الدول الحائزة للأسلحة النووية بالنظر في القيام بمثل ذلك .

وقد أجال الوقف الطوعي مهمة وقف التجارب النووية ، الى جانب عدد من القضايا المتصلة بعكس مسار سباق التسلح ، واقعا ملموسا . إذ برهن عمليا على أن من الممكن العمل بما يكفل وضع عراقيل حقيقية أمام سباق التسلح . ومع أن الاتحاد السوفياتي اضطر الى تعليق الوقف الطوعي الانفرادي الذي بدأه ، فإنه لا يعتبره "صفحة مطوية" ، كما أنه على استعداد ، في أي يوم من أي شهر ، للجوء من جديد الى الوقف الطوعي ، إذا ما قررت الولايات المتحدة وقف تفجيراتها النووية .

إن الاتحاد السوفياتي يقترح ، امتثالا منه بمורה كاملة لتوصيات الامم المتحدة البدء فورا في عقد محادثات بشأن فرض حظر شامل على التجارب النووية ، تجرى على أي مستوى وفي أي محفل ، على أن تشترك فيها ، بطبيعة الحال ، الولايات المتحدة .

ومما لا ريب فيه أن من الممكن ، بل والواجب ، أن يسهم مؤتمر نزع السلاح اسهاما كبيرا في إعداد معاهدة للحظر الكامل والعام للتجارب النووية .

إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يطلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يساعد ، معنويا وسياسيا ، على التوصل الى اتفاق سوفيياتي - أمريكي بشأن حظر التجارب النووية . كذلك ، سيكون أيسر في المحادثات السوفياتية - الأمريكية ، التوصل الى اتفاق ، إذا ما أيقن الطرفان أن سائر الدول تؤيد حظر التجارب النووية ، وأنها على استعداد للانضمام الى المعاهدة الدولية المعنية . ولهذا السبب ذاته ، نرى ضرورة الجمع ، في آن واحد ، بين السعي الى إبرام اتفاق خلال المحادثات السوفياتية - الأمريكية ، وبين إعداد معاهدة شاملة في إطار مؤتمر نزع السلاح .

وعلا على تحقيق البدء الفوري للأعمال الفنية داخل المؤتمر بشأن هذا البند ذي الأولوية ، طرح الاتحاد السوفياتي على مؤتمر نزع السلاح في الاونة الاخيرة ، بالاشتراك مع مجموعة البلدان الاشتراكية ، مبادرة قدم في إطارها ، للنظر من جانب المؤتمر ، وثيقة بعنوان "الاحكام الاساسية لمعاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية" . وفي هذا الصدد ، وضع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في اعتباره ما أعربت عنه الجمعية العامة من اقتناع بأن عقد مثل هذه المعاهدة هو أمر ذو أهمية أساسية ، ويجب ألا يتوقف على اتخاذ أي تدابير أخرى في ميدان نزع السلاح .

ويضم المشروع المقترح في وثيقة واحدة الرصيد الايجابي لسنوات عديدة من العمل الجماعي لحل مشكلة التجارب النووية ، وكذلك الافكار والمقترحات الجديدة البناءة التي تقدمت بها في الاونة الاخيرة بلدان عديدة أخرى ، على رأسها "مجموعة الستة" . وفي الوقت نفسه ، فإن مشروع المعاهدة ليس مجرد تجميع مقترحات ، وإنما هو وثيقة جديدة من نوعها . فمضمونه مفعم بأفكار وروح الاسلوب الجديد في التفكير السياسي ، الذي يقتضي التوفيق بين الممارسة الدبلوماسية وواقع عصر الذرة والفضاء .

وتتضمن الوثيقة الجديدة تدابير واسعة النطاق للتحقق ، يتراوح نطاقها من الاعلان عن مواقع ساحات التجارب الى اشتراك مفتشين دوليين في التحقق من عدم اجراء تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية في هذه الساحات .

وتطرح الوثيقة المقدمة ، معالجة جديدة لمسألة انشاء شبكة دولية للتحقق من الاهتزازات الارضية . ويتمثل العنصر الاساسي لهذه الشبكة في محطات ذات مواصفات قياسية لرصد الاهتزازات الارضية ، يتم تشغيلها بمشاركة مراقبين من ضمن أعضاء هيئة تفتيش دولية . ومن شأن تنفيذ هذا الاقتراح أن يساعد ، بصورة جوهرية ، على تهيئة مناخ الثقة المتبادلة فيما بين الدول . وتتفق الاقتراحات السالفة الذكر تماما وأحكام القرار ٤٧/٤١ المتعلقة بالتحقق من الاهتزازات الارضية وبانشاء شبكة لرصد النشاط الاشعاعي الجوي .

وتحتل عملية التفتيش في الموقع مكانة بارزة في نظام التحقق الذي نقترحه . فاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يرى أن الهدف من هذه العملية هو حسم المسائل التي تشير الشكوك فيما يتعلق بامتثال الحظر الكامل لاجراء التجارب النووية ، وهي شكوك لا يمكن تبديدها بواسطة تدابير التحقق الاخرى المنصوص عليها في تلك الوثيقة . وفي هذا الصدد ، نود أن نؤكد أن الدولة التي يطلب اليها اجراء تفتيش في الموقع تكون ملزمة ، دون قيد أو شرط ، بتيسير الوصول الى الموقع المحدد في ذلك الطلب . وبعبارة أخرى ، فإن الحديث لا يدور هنا عن عمليات تفتيش اختيارية ، وإنما عن عمليات تفتيش إلزامية . وسيتمين ، فيما بعد ، وضع المعايير والاجراءات المتملة بطلبات التفتيش والتحقق وتوجيهها ، بما في ذلك وضع قائمة بحقوق ومهام أخصائيي التحقق . ومن الممكن أن يظلع بهذا العمل مؤتمر نزع السلاح ، سيما وقد تجمعت لديه خبرة في هذا الميدان وكذلك في سائر المحادثات المتعلقة بحظر تجارب الاسلحة النووية .

ويقترح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية القيام ، كخطوة عملية يقتضيها إحراز تقدم بصدد إعداد معاهدة بشأن حظر تجارب الاسلحة النووية ، بتشكيل فريق مخصص يتألف من خبراء علميين ، يُعهد إليه تقديم توصيات مدعمة ومنسقة الى المؤتمر بشأن هيكل نظام الرد ومهامه ، وذلك من أجل أي اتفاق محتمل يتم التوصل إليه بشأن إيقاف تجارب الاسلحة النووية .

ونرى أن الحاجة تدعو الى إنشاء شبكة دولية لرد الاشعاع العالمي باستخدام دوائر الاتصالات الفضائية . ومن شأن هذه الشبكة أن تكون مفيدة من حيث زيادة فعالية رد الامتثال لحظر التجارب النووية متى فرض ذلك الحظر .

وتؤكد الوثيقة المقدمة أن الاتحاد السوفياتي على استعداد للوصول الى تسوية بشأن مشاكل التحقق من وقف التجارب النووية . فهو يرحب بالمناقشة البناءة وبأي اقتراحات أو آراء أخرى تؤدي الى التعجيل بإبرام معاهدة فعالة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية .

ولا يزال الاتحاد السوفياتي ينظر الى التحقق لا على أنه هدف في حد ذاته ، وإنما على أنه وسيلة لضمان الإنفاذ الفعال للمعاهدة التي يجب ، بدورها ، أن تكون بمثابة تدبير رئيسي قائم بذاته يساعد على إحراز تقدم في مجال تخفيض الاسلحة النووية وإلغائها تماما . وعلاوة على ذلك ، ينبغي ، في عالم خال من الاسلحة النووية ، أن تكون هذه المعاهدة وتدابير التحقق الصارمة المتوخاة فيها ، الى جانب معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، بمثابة ضمان لعدم ظهور هذا النوع من الاسلحة من جديد ، وأن تكون كذلك بمثابة جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية الى إقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين .

ومما لا ريب فيه أن قضية وقف تجارب الاسلحة النووية وحظر هذه التجارب إنما تتوقف ، أولا وقبل كل شيء ، على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، اللذين يقع على عاتقهما ، وفقا للوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، مسؤولية جسيمة بالنسبة لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي . لذا ، فإن الاتحاد السوفياتي يقترح أن تتوخى في المعاهدة إمكانية قصر المشاركة المبدئية فيها على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة دون بقية الدول النووية .

ان اضطلاع مؤتمر نزع السلاح بدور في العملية الفعلية لعقد معاهدة بشأن حظر تجارب الاسلحة النووية لا يتعارض على الاطلاق مع ما اتخذته الاتحاد السوفياتي من خطوات تستهدف حسم هذه المسألة على أساس ثنائي مع الولايات المتحدة . ومن غير الممكن أن يتمخض المؤتمر عن نتائج هامة دون تحقيق توازن بين المحادثات الثنائية والمحادثات المتعددة الاطراف المتعلقة بقضايا الامن . وفي هذه الحالة ، ينبغي أن يحل التعاون والمنفعة المتبادلة محل المواجهة .

ان الاتحاد السوفياتي يود أن تبدأ المحادثات السوفياتية - الامريكية الشاملة الرامية الى فرض حظر كامل على التجارب النووية في أقرب وقت ممكن . فلقد اقترحنا من جانبنا ، انطلاقاً من تقييم واقعي للحالة ، وكخطوة أولى نحو عقد هذه المحادثات الشاملة ، النظر في مسألة التصديق على المعاهدتين المبرمتين في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وفي مسألة احداث تخفيض جوهري في الحد الأدنى المنصوص عليه في هاتين الاتفاقيتين لقوة التفجيرات النووية لدى التخفيض المتزامن لاعدادها . ونحن نعلن ، كخطوة عملية فورية على طريق عقد هذه المحادثات ، عن استعدادنا للتوصل ، على سبيل المثال ، الى اتفاق مبدئي مع الجانب الامريكي بشأن تخفيض قوة التفجيرات النووية الجوفية بمقدار كيلو طن واحد ، وتخفيض عدد تجارب الاسلحة النووية الى اثنتين أو ثلاث في العام .

ومن أجل التعجيل بالتصديق على المعاهدتين السوفياتيتين - الامريكيتين السالفتي الذكر ، يعلن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن استعداده للاتفاق مع الولايات المتحدة على تبادل اجراء التجارب المعيارية اللازمة على ساحات التجارب الخاصة بالطرف الآخر . وقد أعرب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن تأييده للاستعانة ، لدى اجراء هذه التجارب ، بالاجهزة السوفياتية والامريكية الخاصة برصد الاهتزازات الارضية ، الى جانب استخدام وسائل التحقق من الاهتزازات الارضية ، الخاصة بـ "الدول الست" ، وذلك بطبيعة الحال رهنا بموافقة هذه الدول على ذلك .

ان الاتحاد السوفياتي يرى أن المحادثات السوفياتية - الامريكية لا يمكنها ، حتى في أفضل الظروف ، ضمان أن تحسم في النهاية مسألة إبرام معاهدة لحظر تجارب الاسلحة النووية في كل مكان ومن قبل جميع الاطراف . ومن هنا ينبع اقتناعنا بضرورة الجمع بين التوصل الى اتفاق خلال المحادثات السوفياتية - الامريكية وبين إعداد معاهدة شاملة في إطار مؤتمر نزع السلاح .

ويتمثل نهجنا ، بوجه عام ، في ضرورة العمل ، بصورة عملية وبناءة وفورية ، على ايجاد حلول جذرية لمشكلة التجارب النووية . ونحن لا نستهدف مجرد تنشيط الاليات القائمة ، وانما ضمان تحقيقها لنتائج عملية في اقرب وقت ممكن . كذلك ، فاننا نؤكد استعدادنا للاشتراك في المؤتمر بهدف توسيع نطاق الحظر المتوخى في معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ ، الامر الذي يتمشى تماما مع النوايا والالتزامات التي اعرب عنها اطرافها والموقعون عليها ، وكذلك مع احكام القرار ٤٦/٤١ بء .

ان الخبرة المكتسبة على مر السنوات الطوال من المحادثات والمناقشات المتعلقة بمشكلة تجارب الاسلحة النووية ، والاقتراحات المتعلقة بهذا الموضوع ، فضلا عن المستوى الحالي للمنجزات التقنية ، التي يمكن استخدامها لاغراض التحقق ، انما تدل جميعا على أن ابرام المعاهدة هو أمر يمكن تحقيقه تماما . ومن الضروري الان ، أكثر من أي وقت مضى ، أن يظهر جميع الاطراف الارادة السياسية الواجبة على تحويل هذه الامكانية الحقيقية ، في اقرب وقت ممكن ، الى واقع .

وترجو البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة تميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في اطار البنود ٥٠ و ٥١ و ٥٨ و ٦٣ و ٦٧ و ٧٤ من جدول الاعمال المؤقت .
